التعايشي يطلق من الفاشر نداءً للمواطنين للعودة

لليوم الثاني على التوالي تدمير محطتي توليد يستخدمها الجيش لتزويد المسيرات

الأشاوس
نُصرة الوطن

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
علي رزق الله

رئيس التحرير:
جد الحسنين حمدون

مدير التحرير:
آدم الجدي

صحيفة سياسية شاملة تصدر عن مركز الحدث للخدمات الصحفية (السبت ،الإثنين والخميس)

الإثنين 2 نوفمبر 2026 | العدد (288) | (9 صفحات) | alashawsnews@yahoo.com | + 4915212929330

قوات (تأسيس) تمهل حركات الإرتزاق 72 ساعة لاخلاء مدينة الطينة

الفاشر: الاشاوس

وجّهت قوات تحالف السودان التأسيسي «تأسيس» نداءً أخيراً للمقاتلين داخل مدينة الطينة بولاية شمال دارفور، أمهلتهم بموجبه 72 ساعة لتسليم أنفسهم ومغادرة المقرات العسكرية، متعهدةً بحسن معاملتهم والإفراج الفوري عنهم.

وتأتي الخطوة في إطار تحركات التحالف الرامية إلى بسط سيطرته على كامل ولاية شمال دارفور، وإنهاء الوجود العسكري للقوات المناوئة له.وتكتسب مدينة الطينة أهمية استراتيجية لموقعها الحدودي مع تشاد، ما يجعل السيطرة عليها ذات أبعاد عسكرية وجغرافية مهمة في معادلة الصراع بإقليم دارفور.



المستشار القانوني بشمال دارفور البشير قمر في دردشة مع «الأشاوس»

3

البرهان في موسكو: حين ترفض روسيا ثمن البحر الأحمر

4



جد الحسنين يكتب: مدلل مديراً لجهاز الأمن التأسيسي

9

مجلس وزراء حكومة السلام يختتم زيارة مهمة إلى الفاشر



الفاشر : الأشاوس

انهى رئيس الوزراء محمد حسن التعايشي وأعضاء مجلس وزراء حكومة السلام زيارة مهمة استمرت ليومين إلى مدينة الفاشر، بالتزامن مع الذكرى الأولى لتحريرها، حيث عقد المجلس جلسة استثنائية ناقشت ملفات تنفيذية وخدمية وإنسانية، وسط تطلعات لتعزيز الاستقرار واستعادة مؤسسات الدولة.

وحيّا المجلس شهداء الفاشر وأبطال التحرير، وترحّم على أرواحهم، كما ناقش خطة مواجهة مخاطر نقص الغذاء في السودان، إلى جانب تقرير الاجتماع السابق وتنوير قدمه وزير الخارجية.

وشمل برنامج الزيارة اجتماعاً موسعاً مع قيادات الولاية والإدارة الأهلية وممثلي القطاعات المختلفة، أعلن خلاله التعايشي عن بشريات مرتقبة، أبرزها تسمية مدير جامعة الفاشر، وفتح دليل القبول للجامعات خلال الأيام المقبلة، والتعهد بتعزيز الإدارة المدنية والإعلان عن حكومة الولاية قريباً.ميدانياً، شهدت الزيارة افتتاح مستشفى الأطفال، وتدشين شرطة حماية المدنيين، تفاصيل بالداخل



التعايشي يطلق نداءا لأهالي الفاشر للعودة

الفاشر: الأشاوس

أطلق رئيس الوزراء محمد حسن التعايشي دعوة إلى أهالي الفاشر للعودة إلى المدينة، مطمئناً الراغبين في العودة إلى حرص الحكومة على توفير الخدمات، ومبدياً أسفه لما حاق بالذين نزحوا بسبب الحرب.

وقال التعايشي، خلال زيارته، إن الحكومة جاءت لخدمة المواطنين، مؤكداً استقرار الأوضاع بعد تحرير المدينة، ومتعهدًا بالوقوف إلى جانب العائدين من أجل إعمار الفاشر وتفقد التعايشي العائدين إلى ديارهم من مدينة نيالا.

مقتل قائد بكتيبة البراء في استهداف مقر أمني بالدبة بالولاية الشمالية

الشمالية : الاشاوس

قُتل محمد النو، أحد قادة كتيبة البراء بن مالك، إثر هجوم بطائرة مسيّرة استهدف مقر جهاز الأمن بمدينة الدبة في الولاية الشمالية، صباح الأحد، وفقاً لمصادر.

وأفادت المصادر بأن المسيّرة أصابت المقر بصورة مباشرة، ما أسفر عن مقتل النو وعدد من الجنود، فضلاً عن وقوع أضرار بالموقع المستهدف.ويأتي الهجوم في ظل تصاعد العمليات الجوية بالولاية الشمالية، إذ شهدت مدينة الدبة هجمات متكررة خلال الأيام الماضية، وسط استمرار التوترات العسكرية في المنطقة.وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد صنّفت كتيبة البراء بن مالك منظمةً إرهابية، وفقاً لما ورد في التصنيف الأمريكي.

لليوم الثاني على التوالي تدمير محطتي توليد يسخدمها الجيش لتزويد المسيرات

حلفا الجديدة: الاشاوس

أفلحت هجمات دقيقة لكتيبة سارص الإستراتيجية لليوم الثاني على التوالي في تدمير محطتي توليد تسخدم لتزويد المسيرات في محطة كهرباء اروما بولاية كسلا وأخرى في حلفا بالولاية الشمالية، محطة كهرباء الغزالي بمنطقة مروي

ويوم الأحد خرجت محطات كهرباء مدينتي الدبة بالشمالية وأبو حمد بنهر النيل من الخدمة، إثر عملية ذقيقة نُفّذت مسيرات سارص في الساعات الأولى من صباح الأحد، بهدف توقيف مصادر الطاقة لمس .يّرات الجيش التي تتسبب في إيذاء المدنيين في الأسواق والمستشفيات بدارفور وكردفان.

وأوضحت المصادر أن العملية استهدفت البنية التحتية الكهربائية في المنطقتين بدقة عالية دون وقوع خسائر بشرية، ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عنهما.

وتأتي هذه العملية في إطار الأنشطة المستمرة التي تنفذها المس.يّرات الاستراتيجية في مناطق مختلفة.

التعايشي يعلن عن قرار وشيك لإعلان حكومة شمال دارفور

الفاشر : الاشاوس

افصح رئيس مجلس الوزراء بحكومة السلام الانتقالية، الأستاذ محمد حسن التعايشي، عن قرار وشيك بتشكيل الإدارة التنفيذية لولاية شمال دارفور وبشر خلال لقاء مع قادة واعيان الفاشر بتعين مدير لجامعة الفاشر وفي السياق وجه رئيس الوزراء، الأمناء العامين لحكومات الولايات بالشروع الفوري في إجراءات التسليم والتسلّم، بالتنسيق مع الجهات المعنية، واستكمال عمليات حصر وتوثيق الممتلكات والوثائق والأعمال الخاصة بالوحدات الحكومية.

وألزم التوجيه الأمناء العامين برفع تقارير مفصّلة إلى وزارة شؤون مجلس الوزراء، تتضمن موقف تنفيذ الإجراءات، مرفقةً بمذكرات التسليم والتسلّم والكشوفات ذات الصلة، وذلك خلال مدة لا تتجاوز أسبوعاً من تاريخ صدور التوجيه.

ويأتي هذا الإجراء في أعقاب قرار المجلس الرئاسي القاضي بإلغاء وثيقة الإدارات المدنية وحلّ الإدارات المدنية بالولايات، ضمن استكمال الترتيبات الإدارية والتنظيمية المترتبة على القرار.

وفي هذا السياق، خاطبت وزارة شؤون مجلس الوزراء الأمناء العامين لحكومات الولايات، محددةً الإجراءات المطلوبة، والتي تشمل إعداد مذكرات التسليم والتسلّم للوزارات والإدارات والمؤسسات والوحدات الحكومية بالولايات والمحليات، وحصر واستلام الملفات والسجلات والوثائق والمستندات الإدارية والمالية والتنفيذية، إلى جانب إجراء حصر شامل للأصول والممتلكات الحكومية، بما يشمل المباني والعقارات والعربات والأثاث والأجهزة والمعدات والمخازن والعُهد.

كما تضمنت التوجيهات حصر الأختام الرسمية والأوراق المروّسة والمطبوعات والمستندات الحكومية وإثباتها في كشوفات مستقلة، وإعداد بيان بالموقف المالي يشمل الالتزامات والعقود والارتباطات المالية القائمة، فضلاً عن حصر ملفات العاملين والموارد البشرية والقرارات والتكليفات الإدارية الصادرة عن الإدارات المدنية.

وشدّد رئيس الوزراء على ضرورة المحافظة على الأصول والممتلكات والوثائق والسجلات الحكومية، وعدم التصرف فيها أو نقلها أو تغيير وضعها إلا بموافقة الجهة المختصة، مع استمرار عمليات الحصر والتوثيق والتسليم والحفظ إلى حين صدور توجيهات أخرى من الجهات المختصة.





مقتل مدنيين بالطيران المسير للجيش في استهداف لعربة تجارية بمحلية المالحة



المالحة : الاشاوس

قُتل مدنيان إثر ضربة بطائرة مسيّرة تابعة للجيش استهدفت عربة تجارية كانت تنقل ركابًا وبضائع إلى سوق أسبوعي في منطقة وادي مجرور، التابعة لوحدة الحارة الإدارية بمحلية المالحة في شمال دارفور.

وأكدت المصادر المحلية مقتل التاجر محمد موسى بخيت تكراس وسائق العربة علي إسماعيل أبكر. وتحدثت إفادات أولية عن ستة أشخاص آخرين تعذر التعرف إليهم، من دون معلومات موثقة تحدد ما إذا كانوا جرحى أو مفقودين أو قتلى.

ونسب متطوعون محليون الهجوم إلى طائرة تابعة للجيش السوداني، فيما امتنعت جهات حقوقية عن تحديد هوية المشغّل.

وتخضع محلية المالحة لسيطرة قوات الدعم السريع، وتشكل طريقًا مهمًا لحركة الركاب والبضائع بين شمال دارفور والمناطق القريبة من الحدود الليبية.

ويهدد استهداف العربات التجارية حركة المدنيين وإمدادات الأسواق، كما يدفع سائقي النقل والتجار إلى وقف الرحلات أو رفع تكلفتها. وتحتاج الواقعة إلى تحقيق مستقل يحدد هوية منفذ الهجوم وطبيعة الهدف المفترض، ويضمن حماية وسائل النقل والأسواق المدنية.

محاكم.. محاكم.. محاكم.. محاكم.. محاكم..

بسم الله الرحمن الرحيم
محكمة الأحوال الشخصية الجنينة
النمرة/ق/ش/344/ 2026
التاريخ/25/ 10/ 2026م
الموضوع اعلان بالنشر

الموضوع اعلان المدعو: بهاء الدين بحر رحمة احمد.
انت مكلف بالحضور بديون هذه المحكمة والتي ستنعقد في يوم 5/ 11/ 2026م لنظر الدعوي المقدم ضدك من قبل. مديحة بحر الدين رحمة احمد
في موضوع طلاق للغيبة. فإن لم تحضر اوتبده عزراً شرعياً مقبولاً اويحضر عنك وكيلاً سمعت الدعوي وفصلت في غيبتك
صدر تحت توقيعي وختم المحكمة في يوم/25/ 10/ 2026م
ابوبكر موسي احمد عبدالله
قاضي محكمة الأحوال الشخصية الجنينة
الدرجة الثانية
<<<>>>
بسم الله الرحمن الرحيم
محكمة الجنينة الجزئية
النمرة/ ق/ م/ 30/ 2025
التاريخ/ 25/ 10/ 2026م
الموضوع/ اعلان بالنشر
الي
1/عبدالله يحي عمر
2/حامد عبدالله محمد سليمان
انتم مكلفون بالحضور بديون هذه المحكمة والتي ستنعقد في يوم/ 29/ 11/ 2026م لنظر الدعوي المقدمة ضدكم من قبل/الطيب موسي عبدالله. في موضوع الدعوي المدنية بالنمرة/ق/ م/ 30/ 2025 فإن لم تحضرو في هذا الموعد او تعينو لكم وكيلاً شرعياً اوتبدو عزراً شرعياً مقبولاً سمعت الدعوي والفصل فيها في غيبتكم

فائز عمر عبدالله كيده
قاضي محكمة الجنينة الجزئية
الدرجة العامة

<<<>>>
بسم الله الرحمن الرحيم
محكمة الجنينة الجزئية
النمرة/ق /م / 167/ 2026م
التاريخ/29/ 10/ 2026م
الموضوع/ اعلان بالنشر
الي عايزه خميس اسحق أنتي مكلف بالحضور بديون هذه المحكمة والتي ستنعقد في يوم/24/ 11/ 2026م لنظر الدعوي المقدم ضدك من قبل. حنان يعقوب اسحق. في موضوع الدعوي المدنية بالنمرة/ق /م/ 167/ 2026م فإن لم تحضر اوتبده عزراً شرعياً مقبولاً اويحضر عنك وكيلاً سمعت الدعوي وفصلت في غيبتك

صدر تحت توقيعي وختم المحكمة في يوم/29/ 10/ 2026م
ايمن عبدالمالك محمد
قاضي محكمة الجنينة الجزئية

غلاء المعيشة يخنق مناطق سيطرة الجيش.. وتكتيك حكومة تأسيس يشل الحركة تماماً

الأبيض نموذجاً جوال السكر 430 ألف والبصل 440 ألف وجالون البنزين الموازي ٩٥ ألف



تقرير:

سليمان ابكر سليمان



بينما استخدم جيش بورتسودان تكتيك ضرب المواطنين والأسواق في مناطق سيطرة حكومة تأسيس، اختارت حكومة تأسيس تكتيكاً مغايراً تماماً، لم تقم بضرب المدنيين والأسواق، بل قامت بضرب المحطات بتاعة الكهرباء ومستودعات الوقود.

هذا التكتيك الذكي شل الحركة تماماً في مناطق سيطرة الجيش، والنتيجة اليوم تظهر في مدينة الأبيض، عاصمة شمال كردفان.

أولاً: الفرق بين التكتيكين

تكتيك جيش الحركة الإسلامية قصف مباشر للأسواق والمواطنين في نيالا والضعين والجنينة، بهدف التجويع والتهجير. تكتيك إرهابي يدينه القانون الدولي

و تكتيك حكومة تأسيس ضرب مراكز القيادة والسيطرة اللوجستية (محطات الكهرباء مستودعات الوقود) لا يستهدف المواطن، بل يستهدف آلة الحرب التي تحرك الجيش وهذا تكتيك عسكري مشروع ومعمول به في كل الحروب.

النتيجة: مناطق حكومة تأسيس أسواقها شغالة ومواطنها آمن، ومناطق الجيش تعيش شلل تام وغلاء فاحش.

ثانياً: الأبيض تختنق

رصدت «صحفية الاشاوس» أسعار اليوم في الأبيض، وهي أرقام صادمة تؤكد حالة الشلل

السلع الغذائية الأساسية (المواطن لا يستطيع الشراء

- جوال السكر المستورد (50 كيلو) 430,000 جنيه جوال البصل (شندي) 440,000 جنيه أغلى من السكر! جركانة الزيت (36 رطل) 650,000 جنيه دقيق سيقا (25 كيلو) 182,000 جنيه

المحروقات سبب الشلل

وهنا الكارثة الحقيقية جالون البنزين (السعر الرسمي) 44,500 جنيه جالون البنزين (السعر الموازي) 90,000 جنيه ضعف السعر! جالون

الجازولين (السعر الموازي) 100,000 جنيه- أسطوانة الغاز (موازي) 115,000 جنيه

بعد ضرب مستودعات الوقود، الوقود اختفى من الطلمبات ودخل السوق الأسود، فتوقفت الحركة، وتوقفت الشاحنات التي تجلب الغذاء، فارتفعت الأسعار.

اللحوم

كيلو الضأن 60,000 جنيه- كيلو العجالي الصافي 46,000 جنيه- كيلو السمك 12,000 جنيه

انهيار الجنيه- الدولار (سعر رسمي بنك النيل) 6,400 جنيه شراء- الدولار (سعر موازي) 9,600 10,200 جنيه- الريال السعودي موازي 2,650 جنيه

المواطن يبيع ذهبه ليشتري سكر.

ما يحدث في الأبيض اليوم يثبت نجاح تكتيك حكومة تأسيس.

الجيش عندما ضرب المواطن، لم يوقف الحرب، بل زاد كراهية الناس له.

وحكومة تأسيس عندما ضربت الكهرباء والوقود، شلت حركة الجيش تماماً بدون ما تقتل مواطن واحد في السوق.

الرسالة واضحة: لا يمكن لجيش بورتسودان أن يحكم مناطق وهو لا يستطيع توفير جالون بنزين بسعر رسمي، ولا يستطيع حماية مواطنيه من الغلاء.

المواطن في مناطق سيطرة الجيش اليوم يدفع ثمن سياسات الحركة الإسلامية، وينظر بعينه لمناطق سيطرة حكومة تأسيس حيث الاستقرار والأسواق المفتوحة.





المستشار القانوني بشمال دارفور البشير قمر في دردشة مع «الأشاوس»

المحاماة تمثل رسالة سامية لإحقاق الحق وصون الكرامة ونصرة المظلوم لا مهنة للتربح



في أوقات الأزمات والتحولات الكبرى، يتجلى جوهر الرجال وعظمة مواقفهم. ومن قلب مدينة الفاشر التاريخية الصامدة، يبرز اسم المحامي والمستشار القانوني الأستاذ البشير قمر، ليس فقط بوصفه رمزًا قانونيًا ومهنيًا، بل أيضًا باعتباره قائدًا مجتمعيًا وصوتًا إنسانيًا يمثل ملاذًا للبسطاء وسندًا للضعفاء خلال أشد الفترات حرجًا في تاريخ المنطقة.

حاوره: وجدي خال رتاج

في فترة الحرب نقلت معركة العدالة إلى المنصات الرقمية، ولُقبت بمحامي الغلابة

مرحبًا بك أستاذ البشير، دعنا نتعرف عليك عن قرب؟

أنا البشير قمر، وُلدت في مدينة الفاشر، حاضرة ولاية شمال دارفور. نشأت في مجتمع تشربت فيه من الأسرة قيم الأصالة والنخوة والمسؤولية المجتمعية. ونهلت من مناهل العلم حتى توّجت مسيرتي الأكاديمية بالتخرج في كلية الشريعة والقانون بجامعة أم درمان الإسلامية، دفعة يوليو 2016.

وقد شكّل هذا الجمع بين الشريعة والعدالة القانونية رؤيتي العميقة لعملي محاميًا ومستشارًا قانونيًا؛ فالمحاماة والاستشارات القانونية تمثلان لي رسالة سامية لإحقاق الحق، وصون الكرامة، ونصرة المظلوم، لا مجرد مهنة للتربح.

أصبحت ضمن القيادة الميدانية خلال فترة الحرب لسد الفراغ الإداري والتنفيذي؟

عندما اشتعلت المعارك وتراجعت مظاهر الدولة، وغابت المؤسسات الإدارية والسلطات القضائية عن الفاشر، لم أقف موقف المتفرج، بل تقدمت الصفوف للمساهمة في سد الفراغ، بحكمة واقتدار.

الإدارة الأهلية شكّلت محطة مهمة في مسيرتك ؟

نعم، فقد عملت جنبًا إلى جنب مع مؤسسات الإدارة الأهلية لتقليص الفراغ الإداري والتنفيذي، والمساهمة في حل القضايا والتوفيق بين المزارعين والرعاة في ريفي الفاشر، بهدف حقن الدماء والحفاظ على التآلف المجتمعي.

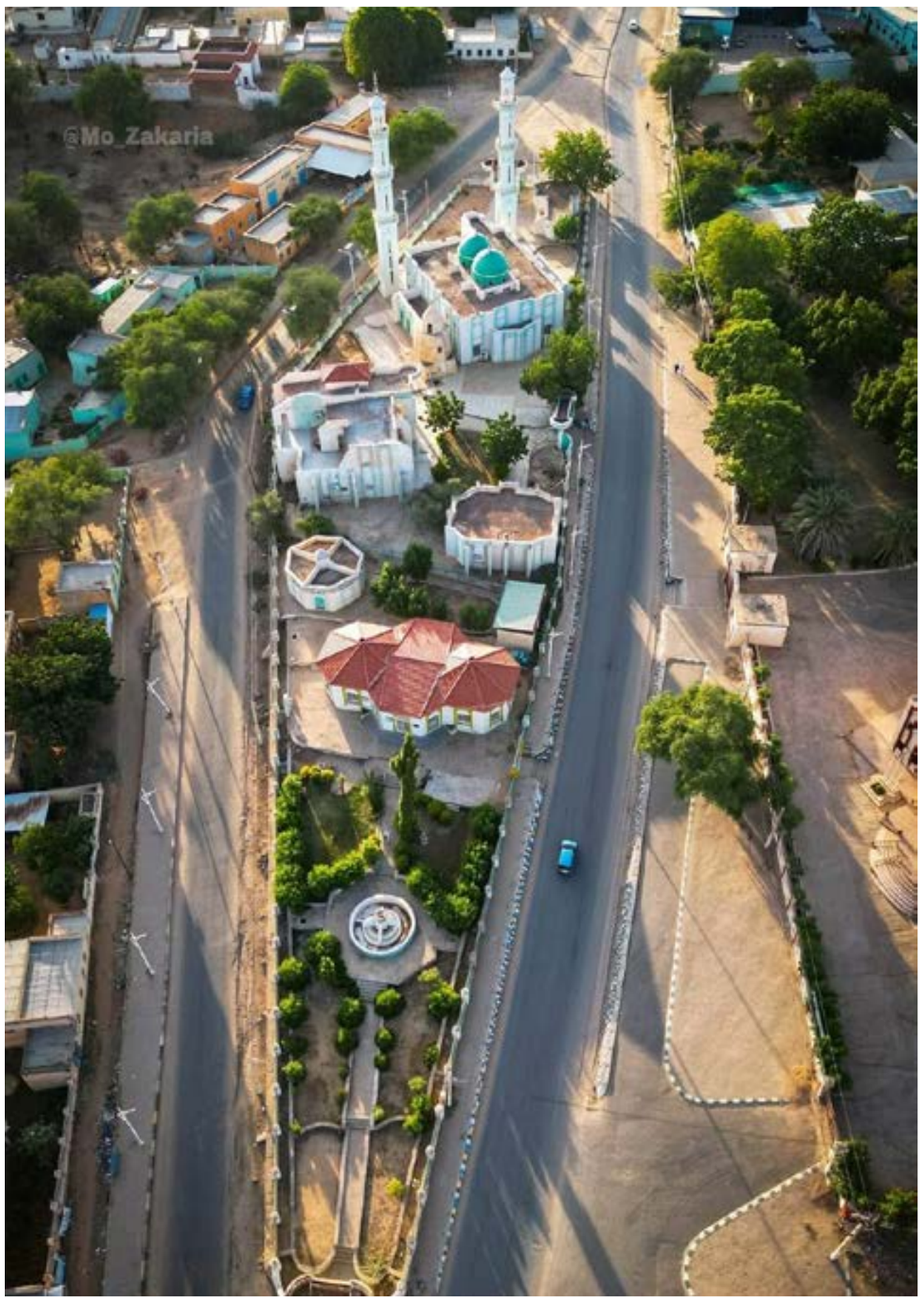
وإلى جانب والدي، «العمدة قمر»، كنت ملازمًا له وهو يتولى إدارة شؤون تلك المجتمعات في أحلك الظروف. وكانت الجماهير والنازحون والبسطاء يلتفون حولنا طلبًا للحماية والاستنجاد من الانتهاكات، فكنا، بقدر استطاعتنا، سندًا لأهلنا وملاذًا لهم في تلك الظروف العصيبة.

شكّلت صوتًا لمن لا صوت لهم من الغلابة، كيف كان ذلك؟

في الوقت الذي كانت فيه الفاشر تعيش بين مطرقة الحرب وسندان الأزمات الإنسانية، وسط معاناة الفئات الضعيفة والمنسية، حرصت على أن أكون صوتًا لمن لا صوت لهم، وذلك من خلال عدة أدوار، أبرزها:

إيصال صوت المستنجدين: نقلت معاناة أهلنا في ريفي الفاشر وأحياء النازحين إلى العلن، ولفتُّ أنظار المنظمات والجهات المعنية إلى بؤر المعاناة والاحتياجات الإنسانية.

المساهمة في إيصال الإغاثة والمعونات: لم أكتفِ بالحديث، بل عملت ميدانيًا على تأمين المواد الإغاثية والمعونات الإنسانية وتوصيلها إلى البسطاء والمحتاجين الذين انقطعت بهم السبل، رغم المخاطر الأمنية واللوجستية.



هل شكّلت الوسائط الرقمية نافذة للعمل القانوني خلال فترة الحرب؟

صحيح، فقد عُرفت بلقب «محامي الغلابة»، حيث نقلت معركتي من أجل العدالة إلى الفضاء الرقمي عبر منصات التواصل الاجتماعي، ولا سيما فيسبوك، التي يتابعني عبرها أكثر من 5,600 شخص.

وأكرّس وقتي لتقديم محتوى قانوني توعوي واستشارات مبسطة ومجانية بالكامل، مع التركيز على حقوق النازحين، وحماية الفئات الضعيفة، وترسيخ الثقافة القانونية، بما يمكّن المواطن البسيط من معرفة حقوقه وصونها.

هل لديك مؤسسات أخرى تعمل من أجل تحقيق العدالة المستدامة؟

تتويجًا لهذه المسيرة القانونية والإنسانية، أعمل مؤسسًا ورئيسًا لـ«مركز آل قمر للعون القانوني والاستشارات».

ويمثل المركز مؤسسة قانونية وإنسانية تضم مجموعة من القانونيين الأكفاء والمحامين المتمرسين، الذين توحّدوا تحت قيادتي لتقديم الخدمات الاستشارية والدفاعية مجانًا، وفق معايير مهنية، إيمانًا بأهمية سيادة حكم القانون ونصرة المظلومين.

هل أسهمت في ملف العودة وإعادة البناء؟

إن الوطنية الحقيقية تُقاس بالأفعال لا بالشعارات؛ لذا كنت من أوائل العائدين إلى مدينة الفاشر، وكنت في مقدمة المبادرين إلى العودة والمساهمة في البناء والإعمار وإعادة بث الروح في شرايين الحياة بالمدينة، تأكيدًا لقناعتنا بأن العدالة والإعمار وجهان لعملة واحدة.

كنت من أوائل من عادوا إلى مدينة الفاشر، وكنت في مقدمة المبادرين الإدارة الأهلية محطة مهمة في مسيرتي، وعملت مع مؤسساتها لتقليص الفراغ الإداري والتنفيذي.





البرهان في موسكو:
حين ترفض روسيا ثمن البحر الأحمر

من القاعدة العسكرية إلى المنحة الدراسية.. قراءة في فشل صفقة بورتسودان ـ موسكو

زيارة رئيس مجلس السيادة بحكومة الأمر الواقع عبد الفتاح البرهان إلى موسكو، على هامش القمة الروسية - الأفريقية الثالثة، قُدمت في إعلام بورتسودان كاختراق استراتيجي». لكن التسريبات المتقاطعة من الكرملين نفسه، والبيانات الرسمية، تقول عكس ذلك تماماً: موسكو رفضت عرضاً عسكرياً، وأجلت عرضاً اقتصادياً، واشترطت وقف الحرب.

تقرير : عاطف النوراني



ما الذي عرضه البرهان؟

وفق ما أوردته وكالة تاس الروسية وبيان الكرملين، حمل البرهان إلى الرئيس فلاديمير بوتين حزمة متكاملة، لم تكن اقتصادية فقط، بل كانت جيوسياسية:

- البند العسكري: إحياء اتفاقية 2017 لإنشاء مركز دعم لوجستي للبحرية الروسية في بورتسودان (نقطة فلامنغو)، بطاقة استيعابية أولية 300 فرد وأربع سفن بما فيها سفن تعمل بالطاقة النووية.

- البند الاقتصادي البديل: في حال تعذر التمرير العسكري، اقترح إنشاء منطقة اقتصادية حرة روسية على ساحل البحر الأحمر، تخصص لتخزين الوقود والقمح وإعادة التصدير، مع فتح قطاعات الذهب والنحاس والمعادن النادرة أمام الشركات الروسية دون قيود.

- بند البنية التحتية: دعوة موسكو للاستثمار في تطوير شبكة السكك الحديدية الرابطة بين بورتسودان والقاهرة وانجمينا.

المنطق السياسي للعرض واضح: مقايضة السيادة المكانية بالشرعية السياسية. ميناء على البحر الأحمر مقابل غطاء دولي يحمي سلطة بورتسودان من ضغوط واشنطن وجنيف.

ثانياً: بماذا ردت موسكو؟

الرد الروسي جاء على مستويين: علني ومغلق.

على المستوى العلني: تجاهل بوتين تماماً ملف القاعدة. لم يرد ذكره في البيان الختامي. واكتفى بالقول: «السودان شريك مهم لروسيا» وأن موسكو «تدعو لوقف الأعمال القتالية والتوصل لتسوية سياسية». وسلم الجانب السوداني ما سماه «خريطة طريق» للتعاون تشمل التنمية الرقمية والرعاية الصحية والتعليم والخدمات اللوجستية.

على المستوى المغلق: وهو الأهم، سربت مصادر دبلوماسية مطلعة حضرت اللقاء الثنائي صباح اليوم معلومات دقيقة:

1. رفض مباشر لطلب القاعدة البحرية.
2. تحفظ على أي ترتيبات عسكرية أو استراتيجية جديدة «من شأنها فتح جبهات توتر مع الولايات المتحدة».
3. تأكيد أن «الظروف الراهنة لا تسمح بضخ استثمارات في السودان» وأن «أي تحرك استثماري جاد سيظل مرهوناً بتحسن الأوضاع الأمنية».

بمعنى آخر: لا قاعدة اليوم، ولا استثمار كبير غداً، قبل وقف إطلاق النار.

النتيجة العملية للزيارة لم تكن اتفاقية دفاع مشترك، بل 100 منحة دراسية جامعية للطلاب السودانيين، ودكتوراه فخرية من جامعة العلوم الإنسانية الحكومية الروسية للبرهان.

ثالثاً: لماذا ترفض روسيا حلماً سعت إليه لثماني سنوات؟

التحليل لا يكمن في النوايا، بل في الحسابات.

1. حساب أوكرانيا:

روسيا منخرطة في حرب استنزاف مفتوحة في أوكرانيا. أي قاعدة جديدة في البحر الأحمر تعني التزاماً عسكرياً مكلفاً، ونظام دفاع جوي، وحماية لوجستية، في ممر مائي تسيطر عليه البحرية الأمريكية والفرنسية. الكرملين، الذي يحاول اليوم فتح قناة تفاوض مع إدارة ترامب حول أوكرانيا، ليس في وارد استفزاز واشنطن في ملف تعتبره أمناً قومياً.

2. حساب التجربة السودانية:

اتفاق 2017 مع الرئيس السابق عمر البشير لم يدخل حيز التنفيذ لثماني سنوات بسبب عدم الاستقرار التشريعي والسياسي في السودان، ورفض البرلمان السوداني حينها، ثم الثورة والحرب. موسكو أدركت أن الاتفاق مع سلطة انتقالية غير منتخبة، لا تسيطر على كامل أراضيها، هو اتفاق هش. فما الذي يضمن عدم إلغائه من قبل برلمان منتخب قادم؟

3. حساب التكلفة والعائد:

روسيا حصلت على الذهب السوداني لسنوات عبر شبكات فاغنر وشركاء محليين، دون الحاجة لقاعدة. النموذج الاقتصادي منخفض التكلفة وعالي الربح هو ما تفضله موسكو حالياً في أفريقيا: تعدين وخدمات أمنية، لا قواعد عسكرية ثقيلة. كما قال أحد المحللين: «موسكو تريد الذهب بدون فاتورة القاعدة».

رابعاً: الدلالة السياسية

ما حدث في موسكو ليس حدثاً معزولاً. هو جزء من إجماع دولي جديد بدأ يتشكل:

- في جنيف (21 أكتوبر): الرباعية والخماسية اتفقتا على أن «الهدنة الإنسانية شرط للحوار السياسي».

- في موسكو (30 أكتوبر): بوتين يقول للبرهان «أوقفوا الأعمال القتالية».

- في القاهرة (30 أكتوبر): السيسي يجمع البرهان وروتو ويدعو لوقف الحرب.

حتى الحلفاء المفترضون باتوا ينصحون بوقف الحرب، لا بدعمها.

محاولة البرهان استخدام الورقة الروسية كـ «صرخة فزع» وتلويح لواشنطن بأن البديل هو روسيا والصين، فشلت. واشنطن لم تتراجع، وموسكو لم تلتقط الطعم.

البرهان ذهب إلى موسكو ليكسر عزلته، فعاد بخريطة طريق ورقية تؤكد عزلته: لا أحد مستعد للاستثمار في حرب مفتوحة.

الخلاصة

القاعدة البحرية الروسية في بورتسودان كانت حلم الكرملين لسنوات. لكن الكرملين اليوم يفضل تأجيل الحلم على دفع ثمنه في حرب سودانية لا أفق لها.

الرسالة التي عاد بها البرهان من موسكو هي نفس الرسالة التي حملها مسعد بولس من جنيف: لا استثمار، لا شرعية، لا قاعدة، قبل وقف إطلاق النار.

السؤال الآن ليس ماذا تريد روسيا، بل هل سيسمع البرهان النصيحة التي جاءته من صديق قبل خصم؟

ليست كل الزيارات الخارجية انتصارات دبلوماسية بعضها يكشف حجم العزلة







تفاصيل زيارة فوق العادة لأعضاء مجلس وزراء حكومة السلام إلى الفاشر

مجلس الوزراء يعقد جلسة استثنائية ويصدر حزمة قرارات

في زيارة حملت أبعاداً سياسية وتنفيذية وخدمية، حطّ أعضاء مجلس وزراء حكومة السلام الرحال بمدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، وعقدوا جلسة استثنائية للمجلس برئاسة رئيس الوزراء محمد حسن التعايشي، بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى الأولى لتحرير المدينة. وشملت الزيارة تفقد عدد من المرافق والمؤسسات، والوقوف على الأوضاع العامة، وافتتاح مستشفى الأطفال، وزيارة العائدين بمركز النزوح، وتدشين شرطة حماية المدنيين، إلى جانب زيارة قصر السلطان والاعلان عن قرب افتتاح بنك المستقبل، في برنامج عكس توجه الحكومة نحو تعزيز حضورها التنفيذي، ودفع جهود استعادة الخدمات وتطبيع الحياة العامة بالمدينة.

الفاشر: الاشاوس

بشريات في الزيارة..

وخرجت الزيارة بجملة من البشريات والوعود، أبرزها الإعلان المرتقب عن مدير جامعة الفاشر، وفتح دليل القبول للجامعات خلال الأيام المقبلة، إلى جانب التعهد بتعزيز الإدارة المدنية والإعلان عن حكومة الولاية خلال الفترة المقبلة، بما يفتح الباب أمام مرحلة جديدة من الترتيبات الإدارية والخدمية في شمال دارفور.

جلسة استثنائية بالفاشر..

عقد مجلس وزراء حكومة السلام اجتماعاً استثنائياً بمدينة الفاشر، برئاسة رئيس الوزراء محمد حسن التعايشي، ناقش خلاله عدداً من القضايا التنفيذية والموضوعات ذات الصلة بالأوضاع في ولاية شمال دارفور، والترتيبات اللازمة لدفع مسيرة العمل الحكومي وتحسين الخدمات.

وحيّا الاجتماع، في مستهل أعماله، نضال شهداء الفاشر وأبطال التحرير، وترحّم على أرواحهم، متمنياً عاجل الشفاء للجرحى. كما حيّا الانتصارات التي حققتها قوات تحالف السودان التأسيسي في مختلف المحاور، مؤكداً وقوف الحكومة مع قواتها حتى تحقيق أهدافها المعلنة.

وقال وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم حكومة السلام، الأستاذ خالد أحمد دناع، في تصريح صحفي عقب الاجتماع، إن المجلس ناقش عدداً من الموضوعات والأجندة المهمة، وفي مقدمتها تقرير الاجتماع السابق لمجلس الوزراء، وخطة مواجهة مخاطر نقص الغذاء في السودان، إلى جانب الاستماع إلى تنوير من وزير الخارجية.

وتزامن انعقاد الجلسة مع الذكرى الأولى لتحرير الفاشر، ما أضفى على الاجتماع بعداً سياسياً وتنفيذياً، في ظل تطلعات المواطنين إلى استقرار الأوضاع واستعادة المؤسسات وتعزيز الخدمات الأساسية.

اجتماع موسع مع قيادات الولاية..

وفي إطار برنامج الزيارة، عقد رئيس مجلس الوزراء، محمد حسن التعايشي، برفقة أعضاء حكومته، اجتماعاً مع قيادات الولاية من المسؤولين في الأجهزة القائمة، والإدارة الأهلية، وممثلي القطاعات الفئوية، استعرض خلاله التطورات المتعلقة بتقديم الخدمات والأوضاع العامة في المدينة.

وبشّر التعايشي بالإعلان عن مدير جامعة الفاشر خلال الفترة المقبلة، إلى جانب فتح دليل القبول للجامعات خلال الأيام المقبلة، في خطوة تستهدف تحريك ملف التعليم العالي وإتاحة فرص الالتحاق بالمؤسسات الجامعية.

كما وعد بتعزيز الإدارة المدنية والإعلان عن حكومة الولاية خلال الفترة المقبلة، في إطار الترتيبات الرامية إلى تنظيم العمل التنفيذي وتوسيع نطاق الإدارة وتحديد المسؤوليات في مؤسسات الحكم المحلي.

وتعكس هذه التعهدات حجم الملفات المطروحة أمام الحكومة، خصوصاً ما يتعلق بإعادة تنظيم المؤسسات، وتوفير الخدمات، ومعالجة التحديات التي تواجه المواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها الولاية.

تدشين شرطة حماية المدنيين

وشهد برنامج الزيارة تدشين شرطة حماية المدنيين، بحضور مدير عام الشرطة الفدرالية الفريق بشير آدم عيسى في خطوة تستهدف تعزيز الجهود الرامية إلى حماية المواطنين ودعم الأمن المجتمعي، بالتزامن مع التحركات الحكومية لإعادة ترتيب المؤسسات وتعزيز حضور الأجهزة النظامية في المدينة.

ويمثل تدشين الشرطة أحد الملفات المهمة المرتبطة بتوفير بيئة آمنة للسكان والعائدين، ودعم الاستقرار، وحماية الأرواح والممتلكات، بما يساعد على تهيئة الظروف اللازمة لعودة النشاط الاجتماعي والخدمي.

وتكتسب هذه الخطوة أهمية إضافية في ظل الحاجة إلى مؤسسات أمنية تضطلع بمهامها وفق القانون، وتراعي حقوق المدنيين، وتعمل على تعزيز الثقة بين المواطنين والأجهزة المختصة.





الفاشر بين الذكرى الأولى للتحرير وتحديات المرحلة المقبلة







افتتاح مستشفى الأطفال..

وضمن الأنشطة الخدمية المصاحبة للزيارة، افتُتح مستشفى الأطفال بالفاشر، في خطوة تستهدف دعم القطاع الصحي وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للأطفال والأسر، في ظل الحاجة إلى تعزيز الرعاية الصحية وتخفيف المعاناة عن المواطنين.

ويأتي افتتاح المستشفى ضمن الملفات ذات الأولوية المرتبطة باستعادة الخدمات الأساسية، خاصة أن صحة الأطفال تمثل أحد المؤشرات المهمة على قدرة المؤسسات الصحية على الاستجابة لاحتياجات المجتمع.

وتبرز أهمية هذه الخطوة في ضرورة توفير الكوادر الطبية والأدوية والمعدات اللازمة، وضمان استمرارية التشغيل، حتى ينعكس افتتاح المرفق بصورة مباشرة على مستوى الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين.

زيارة العائدين بمركز النزوح

وشمل برنامج أعضاء مجلس الوزراء زيارة العائدين بمركز النزوح، للوقوف على أوضاعهم واحتياجاتهم، والتعرف على التحديات التي تواجه الأسر في مسار العودة والاستقرار.

وتحمل الزيارة دلالات إنسانية واجتماعية، بالنظر إلى ما تتطلبه عودة المواطنين من توفير مقومات الحياة الأساسية، وفي مقدمتها المياه والغذاء والرعاية الصحية والمأوى، إلى جانب تهيئة الظروف الملائمة لاستعادة سبل كسب العيش.

ويظل ملف العائدين من أبرز التحديات التي تحتاج إلى تنسيق بين الجهات التنفيذية والمنظمات الإنسانية والمجتمعات المحلية، لضمان انتقال العودة من مجرد وجود داخل المدينة إلى استقرار مستدام يحفظ كرامة المواطنين ويعزز قدرتهم على استئناف حياتهم الطبيعية.

زيارة قصر السلطان واستحضار رمزية الفاشر التاريخية

وتضمن برنامج الزيارة كذلك زيارة قصر السلطان، أحد المعالم المرتبطة بتاريخ مدينة الفاشر وإرثها السياسي والاجتماعي والثقافي.

وتأتي الزيارة في سياق الاحتفال بالذكرى الأولى لتحرير المدينة، بما يحمله هذا التوقيت من استدعاء لذاكرة الفاشر ومكانتها التاريخية في إقليم دارفور، وما تمثله من رمزية لدى سكان المنطقة.

وتبرز أهمية المحافظة على المعالم التاريخية وصون التراث المحلي بوصفهما جزءاً من جهود حماية الهوية الثقافية، وتعزيز الارتباط بتاريخ المدينة، وإعادة الاعتبار لمؤسساتها ومعالمها.

اجتماع موسع مع قيادات الولاية وبشريات مرتقبة

افتتاح بنك المستقبل



وتحريك النشاط الاقتصادي

وبشر رئيس الوزراء بافتتاح بنك المستقبل قريبا، في خطوة تندرج ضمن التحركات الرامية إلى تنشيط النشاط الاقتصادي وتعزيز حضور المؤسسات المالية في المدينة.

ويمثل وجود المؤسسات المصرفية عاملاً مهماً في دعم المعاملات المالية وتسهيل حركة الأموال، إلى جانب ما يمكن أن توفره من خدمات للأفراد وأصحاب الأعمال والمؤسسات، بحسب نطاق خدمات البنك وجاهزيته التشغيلية.

وتتزايد أهمية هذا الملف في ظل الحاجة إلى تحريك الأسواق، ودعم النشاط التجاري، وتسهيل المعاملات المالية، وتهيئة بيئة تساعد المواطنين والتجار على استعادة جانب من أنشطتهم الاقتصادية.

ويظل الأثر العملي لافتتاح البنك مرتبطاً بقدرته على تقديم خدمات مصرفية منتظمة، وتوفير السيولة، وتيسير المعاملات، والاستجابة للاحتياجات المالية للسكان والقطاعات الإنتاجية والتجارية.

الفاشر بين الذكرى الأولى للتحرير وتحديات المرحلة المقبلة

تأتي زيارة مجلس وزراء حكومة السلام إلى الفاشر في توقيت يتزامن مع الذكرى الأولى لتحرير المدينة، لتجمع بين الرسائل السياسية والوعود التنفيذية والتحركات المرتبطة بالخدمات والأمن والإدارة المدنية.

فبين عقد جلسة استثنائية للمجلس، والاجتماع مع قيادات الولاية، وتدشين شرطة حماية المدنيين، وافتتاح مستشفى الأطفال وبنك المستقبل، وزيارة العائدين وقصر السلطان، رسم برنامج الزيارة صورة متعددة المسارات لما تسعى الحكومة إلى تقديمه خلال المرحلة المقبلة.

غير أن ترجمة هذه التحركات إلى نتائج ملموسة ستظل مرهونة بتنفيذ التعهدات المعلنة، واستمرار الخدمات، ومعالجة الاحتياجات الإنسانية، وتعزيز مؤسسات الإدارة المدنية، وضمان الأمن وحماية المدنيين.

كما أن الإعلان عن مدير جامعة الفاشر وفتح دليل القبول للجامعات، إلى جانب تشكيل حكومة الولاية، تمثل ملفات منتظرة ستكشف مآلاتها عن مدى قدرة الحكومة على الانتقال من مرحلة الوعود والترتيبات إلى مرحلة التنفيذ الفعلي.

وفي المحصلة، حملت زيارة مجلس وزراء حكومة السلام إلى الفاشر رسائل سياسية وخدمية متعددة، وجمعت بين استحضار ذكرى التحرير وتقديم بشريات للمرحلة المقبلة، فيما تبقى استجابة هذه الخطوات لتطلعات المواطنين هي المعيار الأهم لقياس أثر الزيارة ونتائجها على أرض الواقع.





العقد الاجتماعي الحديث وليس العقد الاجتماعي التقليدي القديم ومنظومة المبادىء فوق الدستورية المؤسسة للدولة المدنية الديمقراطية في السودان الجديد. (مقال رقم : 1)



د.حافظ الزين
يكتب:

نحو تأسيس وبناء دولة المواطنة المتساوية والحقوق الطبيعية والحقوق المدنية والعدالة كحق والعدالة كعقد اجتماعي والتنمية المستدامة والسلام الشامل والعادل والاستقرار المستدام في الدولة السودانية الجديدة.

1 - المقدمة العامة :

يمثل العقد الاجتماعي الحديث وليس العقد الاجتماعي التقليدي ثنائي التراكيب لقد ظهر العقد الاجتماعي الحديث في العالم في عام 1945 بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتحديدا مع بداية اتفاقية برايتون وودز التي ارست المنظومة الثلاثية الجديدة للنظام العالمي الجديد ممثلة في عصبة الامم (الامم المتحدة راهنا) كمؤسسة قانونية وحقوقية وثقافية وفكرية وانسانية ، وصندوق النقد الدولي كمؤسسة نقدية ومالية مهمتها الرئيسية هي حفظ توازن الميزان النقدي والمالي العالمي ، والبنك الدولي للانشاء والتعمير كمؤسسة اقتصادية مهمتها تمويل اعادة اعمار الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.

اصبح العقد الاجتماعي الحديث احد اهم المرتكزات الفكرية والسياسية وفوق الدستورية والدستورية والقانونية لتأسيس وبناء الدولة المدنية الديمقراطية المعاصرة.

وهو ليس مجرد تطوير للصيغ التقليدية القديمة للعقد الاجتماعي التقليدي القديم ثنائي التراكيب الذي ظهر في العالم في النصف الاول من القرن السادس عشر ولا مجرد اتفاق بين الحاكم والمحكوم وانما مشروع متكامل لتأسيس وبناء العلاقة الحقوقية التي يجب ان تقوم بين الدولة والمجتمع وتحديد طبيعة السلطة ومصادر مشروعيتها وشرعيتها وتوزيع الحقوق والواجبات وضمان الحريات وتحقيق العدالة كحق والعدالة كعقد اجتماعي وادارة التنوع الثقافي والفكري والاجتماعي وتأسيس مؤسسات الحكم الرشيد.

لقد اظهرت التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم ان الدولة لا تستطيع تحقيق الاستقرار بمجرد امتلاكها ادوات السلطة واحتكارها لوسائل القوة كما لا تستطيع المحافظة علي وحدتها الوطنية الطوعية من خلال التشريعات والاجهزة الادارية وحدها.

مالم تستند الي توافق وطني واسع النطاق حول المباديء فوق الدستورية والمباديء الدستورية والقيم المشتركة التي تحكم المجتمع وتنظم علاقاته.

ومن هنا برز مفهوم العقد الاجتماعي الحديث باعتباره اطارا تأسيسيا جديدا يقوم علي ان الدولة ملك لجميع مواطنيها وان السلطة وظيفة عامة وليست امتيازا لفئة او جماعة او حزب.

وان شرعية الحكم تستمد من الارادة الشعبية الحرة وان الدستور هو المرجعية العليا التي تنظم ممارسة السلطة وتحمي حقوق الافراد والجماعات .

وتزداد اهمية العقد الاجتماعي الحديث بتشخيصه هذا بالنسبة للدول التي تعاني من الحروب الاهلية والانقسامات السياسية والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية مثل السودان.

حيث تصبح عملية تأسيس وبناء دولة مدنية ديمقراطية مرتبطة بالضرورة الحتمية ببناء الثقة بين مكونات المجتمع وتعريف المواطنة المتساوية والاتفاق علي مشروع وطني جديد يتجاوز اسباب وجذور الصراع الضاري والمحتدم وكل مصفوفات الانهيار.

-كاتب وخبير اقتصادي



من معقل التحرير إلى إعادة تنظيم الدولة: حكومة السلام تضع أسس المرحلة الجديدة

رمز المعاني
ريماز عجبنا

تتقاطع المحطات التاريخية في مسار الشعوب مع لحظات فارقة لا تقتصر أهميتها على البعد الرمزي أو الاحتفالي فحسب، بل تمتد لتشكل نقطة انطلاق عملية لإعادة بناء هيكل الدولة وتأطير مؤسساتها. وما بين القيمة المعنوية الكبيرة لذكرى تحرير المدن، وبين الواقع التنفيذي المعقد الذي يتطلب حوكمة حازمة وضبطاً إدارياً شاملاً، تأتي التحركات الأخيرة لحكومة السلام الانتقالية لتجسد هذا التوازن بين شرعية الميدان وضرورات الإدارة.

ففي خطوة تحمل أبعاداً سياسية وإدارية بالغة الدلالة، شهدت الساحة الوطنية حراكاً مكثفاً ترأسه الأستاذ محمد حسن التعايشي، رئيس مجلس الوزراء، جمع فيه بين الحضور الميداني في قلب ولايات دارفور، وبين إصدار القرارات التنظيمية الحاسمة التي تهدف إلى إنهاء حالة السيولة الإدارية وضبط الموارد والأصول العامة في مختلف الولايات.

الفاشر.. من رمزية الصمود إلى مركز القرار السيادي

عقد مجلس وزراء حكومة السلام الانتقالية اجتماعه الدوري الثاني في مدينة الفاشر، في أواخر شهر أكتوبر، برئاسة رئيس الوزراء وحضور أعضاء المجلس. ولم يكن اختيار الزمان والمكان مجرد حدث إجرائي عابر، بل جاء متزامناً مع الذكرى السنوية الأولى لتحرير المدينة، ليكرس الفاشر كرمز حي للصمود والتعافي، ومقر لإدارة القضايا الوطنية الاستراتيجية.

افتُتح الاجتماع بوقفة إجلال وترحم على أرواح شهداء الفاشر وكافة الشهداء الذين قدموا أرواحهم في مختلف المحاور والحروب السودانية، مع دعوات صادقة بالعاجل الشفاء للجرحى والمصابين. وأشاد المجلس بالبطولات التي حققتها القوات في كافة جبهات القتال، مؤكداً الوقوف الكامل والمتين مع قوات تحالف السودان التأسيسي حتى تحرير كافة أراضي الوطن وتطهيرها بشكل كامل.

وفي تصريح صحفي عقب الاجتماع، أوضح وزير الإعلام والناطق الرسمي باسم حكومة السلام، الأستاذ خالد أحمد دناع، أن اجتماع الفاشر يحمل دلالات تاريخية ورمزية عميقة. وأشار إلى أن جدول أعمال المجلس لم يقف عند حدود التقييم السياسي والعسكري، بل امتد ليعالج أزمات ملحة تمس حياة المواطنين اليومية؛ حيث ناقش الاجتماع تقرير الجلسة السابقة، واستعرض خطة طارئة ومتكاملة لمواجهة مخاطر نقص الغذاء وتأمين سلاسل الإمداد في مختلف المناطق. كما استمع المجلس إلى تنوير شامل قدمه وزير الخارجية حول نتائج اجتماعاته ورسائله المتبادلة مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، مما يعكس حرص الحكومة على الانفتاح الدبلوماسي وتوضيح الحقائق للمجتمع الدولي.

وأكد دناع أن الحكومة لن تكتفي بالرمزية التي حققها هذا الاجتماع، بل ستواصل عقد جلساتها بشكل دوري ومباشر في مختلف المناطق لاستكمال الملفات المطروحة، وإنجاز خطط التعافي الشامل التي تتطلع إليها الجماهير.

حظر التصرف وحصر الأصول.. قرارات حازمة لتصفية «الإدارات المدنية»

وعلى الضفة الأخرى من هذا الحراك السياسي، وانتقالاً من إعلان المواقف إلى حماية ممتلكات الدولة، أصدر رئيس الوزراء توجيهات حاسمة ومباشرة للأمناء العامين لحكومات الولايات بالشروع الفوري بالتنسيق مع الجهات المعنية في إعداد مذكرات التسليم والتسلم، واتخاذ كل ما يلزم من إجراءات لحصر وتوثيق ممتلكات ووثائق وأعمال كافة الوحدات الحكومية بالولايات والمحليات.

تأتي هذه القرارات الصارمة بالإشارة المباشرة إلى قرار المجلس الرئاسي القاضي بإلغاء «وثيقة الإدارات المدنية» وحل جميع الإدارات المدنية المنشأة سابقاً في الولايات، وذلك في إطار حزمة من الترتيبات الإدارية والتنظيمية الختامية المترتبة على هذا القرار، وضماناً لعدم حدوث أي فراغ إداري أو استغلال للموارد خلال مرحلة الانتقال.

وتنفيذاً لهذه التوجيهات، خاطبت وزارة شؤون مجلس الوزراء الأمناء العامين لحكومات الولايات بكتب رسمية فصلت فيها خارطة الطريق الإجرائية لعمليات التسليم والتسلم، والتي اشتملت على النقاط الأساسية التالية:

إعداد مذكرات التسليم والتسلم: تشمل جميع الوزارات، الإدارات، المؤسسات، الهيئات، والوحدات الحكومية على مستوى الولايات والمحليات بدون استثناء.

حصر واستلام المستندات: الجمع الشامل لكافة الملفات والسجلات والوثائق الإدارية والمالية والتنفيذية الحاكمة لعمل تلك الجهات.

الحصر الشامل للأصول والممتلكات: إعداد كشوفات دقيقة تشمل الأصول الثابتة والمنقولة، من المباني، العقارات، السيارات، الأثاث، الأجهزة والمعدات الإلكترونية، إضافة إلى المخازن والعهد المالية والعينية.

ضبط السيادة الإدارية: حصر الأختام الرسمية، الأوراق المروّسة، والمطبوعات والمستندات الحكومية وإثباتها في كشوفات مستقلة لمنع أي تزوير أو استخدام غير قانوني.

الشفافية المالية والإدارية: إعداد بيان تفصيلي بالموقف المالي الحالي يشمل الالتزامات المالية، العقود المبرمة، والارتباطات القائمة، إلى جانب حصر ملفات العاملين والموارد البشرية، وكافة القرارات والتكليفات الإدارية الصادرة عن الإدارات المدنية المحلولة.

ولم يكتف رئيس الوزراء بإصدار التوجيهات الإجرائية، بل قرنها بأمر صارم يقضي بوجوب المحافظة المطلقة على الأصول والممتلكات والوثائق والسجلات الحكومية، ومحظر التصرف فيها أو نقلها أو تغيير وضعها القانوني أو المادي بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة صريحة ومسبقة من الجهة المختصة. وأكد التوجيه على استمرار عمليات الحصر والتوثيق والتسليم والحفظ حتى صدور تعليمات أخرى تنظيمية من السلطات المعنية.

كما ألزم رئيس الوزراء الأمناء العامين لحكومات الولايات برفع تقارير ختامية ومفصلة إلى وزارة شؤون مجلس الوزراء، تُبين الموقف التنفيذي لهذه التوجيهات مرفقة بكافة المذكرات والكشوفات ذات الصلة، وذلك خلال مدة أقصاها أسبوع واحد فقط من تاريخ صدور القرار.

قراءة في أبعاد القرارات: حوكمة المرحلة وبناء ا لمستقبل

إن الربط بين انعقاد مجلس الوزراء في الفاشر وبين قرارات حصر وتصفية الإدارات المدنية يوضح رؤية حكومية متكاملة تقوم على محورين أساسيين: الشرعية السياسية الميدانية من جهة، والحوكمة الإدارية والقانونية من جهة أخرى.

فمن ناحية، يبعث عقد الاجتماع في الفاشر برسالة مفادها أن السلطة التنفيذية حاضرة في قلب الميدان، وتمارس مهامها السيادية من المناطق المحررة، مستندة إلى إرادة شعبية ودعم ميداني. ومن ناحية ثانية، فإن حظر التصرف في الأصول العامة وحصر الوثائق والأختام الرسمية يقطع الطريق أمام أي محاولات لتبديد المال العام أو إحداث ارباك إداري في الولايات.

إن مرحلة التعافي التي أعلن عنها مجلس الوزراء من الفاشر تتطلب بالضرورة مؤسسات قابلة للاستمرار، وقواعد عمل شفافة، وهيكلاً إدارياً موحداً يخضع لسلطة القانون. وما إجراءات التسليم والتسلم الصارمة إلا اللبنة الأولى في بناء هذه المؤسسات، وضمان انتقال سليم يحفظ حقوق الدولة والمواطنين على حد سواء.

تبقى العبرة دائماً في سرعة ودقة التنفيذ؛ فالأسبوع الذي حدده رئيس الوزراء لرفع التقارير سيكون الاختبار الأول لمدى جاهزية الأجهزة التنفيذية في الولايات لتطبيق هذه القرارات، والعبور بالبلاد نحو مرحلة أكثر استقراراً وتنظيماً.



د. حذيفة أبو نوبة يكتب:

بصدور المرسوم رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٦م القاضي بإلغاء وثيقة الإدارات المدنية لسنة ٢٠٢٤م وحل الإدارات المدنية والمجالس التأسيسية، بتوقيع السيد رئيس المجلس الرئاسي القائد العام لقوات الدعم السريع، الفريق أول/ محمد حمدان دقلو، نطوي مرحلة فاصلة من تأريخنا الحديث أثبتت خلالها الشعوب السودانية الحرة قدرتها الكاملة على إدارة شؤونها بمعزل عن هيمنة الدولة القديمة ونخبها، وندخل مرحلة جديدة تتسم برسوخ أكبر وقدرة أعظم على إدارة شؤون الدولة ومخاطبة قضايا وهموم شعوبنا.

من موقعي السابق كرئيس للمجلس الاستشاري لقائد قوات الدعم السريع، بوصفه الجهة التي صممت واشرفت على إنتاج وثيقة الإدارات المدنية، أتوجه بوافر الشكر وعظيم التقدير، للحرائر والأحرار، ممن استجابوا لنداء السيد القائد في تلك المرحلة الحاسمة من التأريخ، وبذلوا الدماء والجهد والفكر، من أجل تأسيس تجربة حكم جديدة تتسق مع ضرورة تلك المرحلة وطبيعتها، ووضعت الأساس الصلب لحاضرنا.

ويمتد الشكر لأولئك الذين تقدموا الصفوف، تلبيةً للواجب الوطني والانساني، واستشعروا المسؤوليات الجسام، وواجهوا الظروف بصبرٍ وبصيرة وعزيمة لم تلين، هزموا بها كافة العراقيل وافشلوا مساعي الدولة المركزية الفاشية في معاقبة الشعوب السودانية، بحرمانها من أبسط حقوقها عبر تعطيل جهاز الدولة.

كما أزجي شكراً خاصاً للسيد القائد على دعمه اللامحدود لتلك التجربة، وحرصه الأكيد على بلوغ المرحلة الجديدة استجابة والتزاماً بالمواثيق الجديدة، لقد أتى المرسوم رقم (١٩) تتويجاً لمرحلة جديدة، تم تدشينها بتوقيع ميثاق السودان التأسيسي ودستور جمهورية السودان لسنة ٢٠٢٥م، مروراً بتشكيل هياكل حكومة السلام، لنمضي بخُطى ثابتة نحو الأمام غايةً في بناء مؤسسات حكم راسخة، تُمكّننا من مخاطبة قضايا واحتياجات شعوبنا، ودحر سلطة الشر والارتزاق في بورتسودان.

إن حرب الخامس عشر من أبريل التي شنها جيش الحركة الاسلامية الارهابية، برهنت بوضوح لا لبس فيه، أن الدولة القديمة المجرمة بكل ما تحمله من معنى ومضامين، قد فقدت مشروعية استمرارها، وعلى الشعوب السودانية الحرة أن تتقدم برسوخ وبالأصالة عن نفسها، لامتلاك زمام المبادرة لإدارة شؤونها ومخاطبة قضاياها دون وصاية من أحد.





نموذج الإدارة المدنية تجربة تستحق الثناء...



تُعدُ فكرة إنشاء أو تكوين الإدارة المدنية في المناطق المحررة الخاضعة لسيطرة قوات الدعم السريع (تحالف السودان التأسيسي)، كنظام حكم مدني (مرحلي) هو بمثابة تجربة حكم فريدة وثرة أثبتت بما لا يدعُ مجالاً للشك أن أبناء الهامش بمختلف تنوعهم قادرين على إدارة شؤون مناطقهم لملأ الفراغ الدستوري الذي نتج عن إندلاع حرب الخامس عشر من إبريل، وفنّدت أكذوبة أن جهة معينة في السودان هي القادرة على إدارة الدولة في مستويات الحكم المحلي المختلفة، سواء إتفقنا أو إختلفنا مع نموذج الإدارة المدنية وبغض النظر عن سلبياتها وإيجابياتها إلا أنها تجربة تستحق الوقوف عليها قليلاً والثناء على ما قامت به في فترات عصيبة، فمن جهة كانت المجتمعات المحلية بحاجة لمن يمثلهم ويتكلم بإسمهم ويُخاطب قضاياهم ويتلمس همومهم من أجل حلها أو تذليل العقبات الملقاة في طريقها لإيجاد أيسر سبل العيش الكريم، ومن جهة أُخري فقد كانت هنالك حاجة مُحلة لمجابهة المجتمع الدولي لتوضيح الحقائق وفضح مخططات جيش الحركة الإسلامية الإرهابية التي تهدف لإرتكاب جرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، أضف إلى ذلك التنسيق المشترك لإيصال المساعدات الإنسانية بعد أن استخدمها الجيش كسلاح للتجويع وعرقلة وصولها كمعاقبة لتلك المجتمعات بإعتبارها حواضن للدعم السريع، علاوةً على قصف الجيش المستمر للمعابر الحدودية لاسيما معبري أدري والنعام، فالشاهد هنا أن الإدارات المدنية بالرغم من حداثة التجربة إلا أنها وقفت في وجه هذه الإعتداءات مُشكّلةً حاجز صد منيع للنيل من تلك المجتمعات كما أصبحت لسان حالها المُعبر عن معاناتها وتوضيح الحقائق للمجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية وتوثيق تلك الجرائم التي ارتكبها جيش الحركة الإسلامية والجماعات الإرهابية المتطرفة المتحالفة معها ضد هذه المجتمعات.

نموذج الإدارة المدنية تجربة تستحق الوقوف فهي بجانب أنها مجهود بشري له سلبياته وإيجابياته كذلك هو نتاج لعصف ذهني جبار في زمنٍ كان الجميع يحتاج فيه الي من يتولي زمام المبادرة ويُمسك بأمر السلطة طواعيةً تلبيةً للواجب الوطني والإنساني على حدٍ سواء، لإدارة شؤون هذه المجتمعات فجاءت فكرة الإدارة المدنية كنظام حكم لسد الفراغ الذي تُرِك ومجابهة الإحتياجات الضرورية في ظل حربٍ لم تبقِي ولم تذر، فكانت تجربة ملهمة للكثير تستحق الإشادة، مع العلم أن أي تجربة حكم تشوبها النقائص والقصور، لكن حداثة الفكرة وطريقة التنفيذ وإستنهاض المجهود الجماعي لخدمة إنسان الهامش هنا يكمن الإلهام وإستحقاقاً للثناء فمن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله، شكراً لكل الإدارت المدنية ولمجهودها الجبّار الذي بُذل وتحملها للمشاق من أجل الارتقاء بهذه المجتمعات.

اكثر ما لفت إنتباهي هو البيانات والمنشورات التي صدرت من رؤساء الإدارات المدنية السابقين عبر صفحاتهم الرسمية على مواقع التواصل الإجتماعي، وقبولهم لقرار الرئاسة بكل رحابة صدر معتبرين أن تجربتهم في إدارة شؤونهم مجتمعاتهم في هذه الفترة الحرجة ما كان ليكون ممكناً لولا الوقفة الصلبة لهذه المجتمعات معهم، فذاك عليان في غرب كردفان، ومهندس طارق في شرق دارفور و صلاح أحمد في جنوبها ود/طلحة الطيب في وسطها وفي غربها الأستاذ/التجاني كرشوم صاحب التجربة المشرقة كمقياس لنموذج الإدارة المدنية بشكل عام، عموماً فإن التغيير سنة الحياة ولابد من إفساح المجال لنري تجارب مماثلة أخري لشخصيات أُخري تستطيع المواصلة من حيث إنتهي الآخرون، ونتمني التوفيق لمن يخلفهم، آخذاً معه الإيجابيات ومقوماً للسلبيات كتجويد أداء يعتمد على المحاسبة والشفافية في ظل السودان الجديد.

سنلتقي بإذن الله...



البرهان يبيع السودان مقابل البقاء في السلطة

البرهان لا يحكم السودان، البرهان يبيع السودان، قطعة قطعة، وميناء ميناء، وقاعدة قاعدة، كل ذلك مقابل شيء واحد فقط، أن يبقى في الكرسي. الرجل الذي فشل في حماية الإدارة البلد يريد أن يقنعنا أنه يحمي سيادة السودان. أي سيادة؟ باع البحر الأحمر ذهب إلى بورتسودان و وريد ان سلم الموانئ، لروسيا وغيرها، وقاعدة عسكرية على البحر الأحمر لمن يدفع أكثر. البحر الأحمر الذي مات من أجله أجدادنا، أصبح اليوم في مزاد البرهان العلني. كل دولة تدفع، تأخذ متر من ساحلنا. فتح الأجواء السودانية للطائرات الأجنبية، والمصريه وغيرها وجلب المسيرات الإيرانية، والصواريخ، والخبراء، لكي يقصف بها شعبه في دارفور وكردفان. سيادة السماء بيعت لطهران وأنقرة مقابل براميل متفجرة يقتل بها المدنيين، باع الأرض وذهب السودان في كردفان ونهر النيل ودارفور، لم يعد يذهب لبنك السودان، بل يذهب لحسابات الجنرالات وشركاتهم الأمنية، ويذهب للخارج ليشتري السلاح لقتل السودانيين. 80% من ذهب السودان يهرب وهو يعلم، لأنه هو من يهرب، باع القرار الوطني البرهان اليوم لا يقرر، بل يُقرر له، مرة في القاهرة، ومرة في جدة، ومرة يذهب راكعاً إلى روسيا يطلب الحماية. رجل بلا قرار وطني، رجل يستجدي الشرعية من الخارج لأنه فقدها في الداخل. لماذا يبيع؟ لأن من لا يملك شرعية من شعبه، يشتريها من الخارج. البرهان يعلم أن الشعب السوداني لفظه، وأن الجيش الذي يقوده مفكك ومهزوم في الأرض، وأن لا أحد في الخرطوم ولا في دارفور ولا في كردفان يريده. لذلك هو يذهب لكل سفارة ويقول لهم: احموني في السلطة، وخذوا ما شئتم من السودان. هذه ليست سياسة، هذه سمسرة. البرهان يتعامل مع السودان كأنه ورثة أبوه، يبيع فيها كما يشاء. لكن السودان ليس ملكه، السودان ملك للشعب، والشعب لن يسامح من باع البحر والبر والذهب.

كل من باع وطناً من أجل كرسي، انتهى به الحال بلا وطن ولا كرسي. والتاريخ لا يرحم.



الكارثة الإنسانية الكبرى لا تكمن فقط يوسف عوض الله عليان وغرب كردفان: من معركة الأرض إلى معركة بقاء الدولة

ليست كل المعارك التي تخوضها الشعوب تُحسم في ميادين القتال؛ فهناك معركة أخرى لا تقل أهمية، تبدأ عندما تتراجع مؤسسات الدولة وتتوارى هياكلها التقليدية، وتجد المجتمعات نفسها أمام سؤال أكثر إلحاحاً: من يدير حياة الناس؟ ومن يمنع إنهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة؟

منذ إندلاع حرب الخامس عشر من أبريل 2023، لم تكن المناطق التي خضعت لسيطرة قوات الدعم السريع أمام مجرد تحول في ميزان القوة العسكرية، بل واجهت فراغاً إدارياً وخدمياً بالغ التعقيد، وفي هذا السياق برزت الإدارات المدنية بإعتبارها إستجابة لضرورة فرضتها الحرب، ومحاولة لإيجاد صيغة محلية لتسيير شؤون المواطنين، والحيلولة دون تحول إنهيار مؤسسات الدولة إلى إنهيار كامل للحياة الإجتماعية والإقتصادية، لكن السؤال الذي ينبغي أن يُطرح اليوم ليس ما إذا كانت هذه الإدارات قد وُلدت في ظروف مثالية؛ فهي لم تفعل، وإنما ما الذي إستطاعت إنجازه؟ وما الذي أخفقت فيه؟ وما الذي يمكن البناء عليه في مرحلة الإنتقال؟

تمثل غرب كردفان واحدة من أكثر جغرافيات السودان تعقيداً من الناحية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، فهي ولاية النفط والمراعي والثروة الحيوانية، وممر إجتماعي وتجاري يربط كردفان بدارفور، وتتداخل فيها المصالح الإقتصادية والتوازنات القبلية والتاريخية، وقد جعلتها الحرب ساحة مفتوحة للتحولات العسكرية والضغوط الإنسانية، حيث تعطلت مؤسسات، وتقطعت طرق الإمداد، وتراجعت الخدمات، ووجد المواطن نفسه محاصراً بين مخاطر المواجهات المسلحة وضرورات الحياة اليومية.

في هذا المشهد المؤلم و المضطرب برز إسم الشاب «يوسف عوض الله عليان»، الذي تولى رئاسة الإدارة المدنية بغرب كردفان في سبتمبر 2024، في مرحلة لم تكن فيها المسؤولية منصباً مريحاً أو إمتيازاً سياسياً، بل مواجهة يومية مع واقع حرب إستثنائي شديد القسوة، وتكتسب هذه التجربة أهميتها من توقيتها وطبيعة التحديات التي واجهتها؛ فقد جاءت في أعقاب التحولات الميدانية التي شهدتها الولاية، وفي ظل فراغ إداري وخدمي واسع، ما جعل مهمة عليان تتجاوز إدارة المكاتب إلى محاولة إعادة تحريك مؤسسات الولاية، وتوفير الحد الأدنى من الإستقرار الإداري والإجتماعي.

المعركة لم تكن فقط معركة السيطرة على الأرض، وإنما أيضاً معركة منع سقوط المجتمع في الفراغ، وإعادة فتح نوافذ الخدمة أمام المواطنين، وهنا ينبغي التمييز بين من ينظر إلى الإدارة بإعتبارها إمتداداً للسيطرة العسكرية، ومن ينظر إليها بإعتبارها مسؤولية مدنية تفرضها حاجات المجتمع وضرورات بقائه.

قراءة تجربة يوسف عليان لا ينبغي أن تنحصر في موقعه الإداري، بل يجب أن تنظر إلى طبيعة المرحلة التي تولى فيها المسؤولية، وإلى حجم التحديات التي واجهت إدارته والتي تفرضها حاجات المجتمع وضرورات بقائه، والتي بموجبها تحول عليان من مسؤولية الميدان إلى مسؤولية المواطن، ففي ظل غياب الموارد المستقرة، وتراجع المؤسسات الخدمية، وصعوبة الحركة والإتصال، كان المطلوب إعادة تحريك أجهزة الإدارة المحلية، والإستفادة من الكوادر التنفيذية، وإشراك القيادات المجتمعية والإدارات الأهلية في معالجة الأزمات، ومن المحطات الدالة على هذا التوجه تدشين خدمة السجل المدني بمدينة الفولة في يناير 2025، بعد إنقطاع هذه الخدمة عن الولاية خلال فترة الحرب، وهي خطوة تتجاوز معناها الإجرائي؛ فالسجل المدني ليس مجرد وثائق وأوراق، بل مدخل أساسي لإثبات الشخصية والحقوق، والحصول على الخدمات، وحفظ الوضع القانوني للمواطنين، كما أن محاولة الحفاظ على إنتظام الأسواق والخدمات الأساسية، والتعامل مع قضايا النزوح والإحتياجات المعيشية، وإعادة تنشيط بعض الأجهزة التنفيذية، مثلت ملفات ضاغطة على الإدارة في تلك الظروف.

لا يجوز أن ننسب كل ما تحقق إلى شخص واحد؛ فقد شاركت في هذه التجربة كوادر إدارية وتنفيذية وأهلية ومجتمعية، بعضها عمل بعيداً عن الأضواء، لكن من الإنصاف أيضاً الإعتراف بمسؤولية القيادة التي تحملت إدارة هذه المرحلة، وفي مقدمتها يوسف عليان.

قيمة أي مسؤول لا تُقاس فقط بما يعلنه من مواقف، وإنما بما يتركه من أثر في حياة الناس، وبقدرته على تحويل المسؤولية السياسية إلى إستجابة عملية لإحتياجات المجتمع.

من الخطأ التعامل مع الإدارات المدنية في مناطق سيطرة الدعم السريع بإعتبارها تجربة واحدة متطابقة في جميع الولايات، فلكل منطقة ظروفها وتركيبتها الإجتماعية وأولوياتها الأمنية والخدمية، ولكل إدارة سجلها الذي ينبغي إخضاعه للتقييم.

لقد أدت هذه الإدارات دوراً في محاولة سد الفراغ الإداري، وتنظيم بعض الخدمات والأسواق، وإعادة تشغيل مؤسسات محلية، لكنها واجهت أيضاً إشكالات حقيقية تتعلق بضعف الموارد، ومحدودية الصلاحيات، والتداخل بين القرار المدني والسلطة العسكرية المتعلقة بشأن الميدان العملياتي، وهنا نصل إلى واحدة من أكثر القضايا حساسية في تقييم هذه التجربة: إلى أي مدى إمتلكت الإدارات المدنية إستقلالية القرار؟ وإلى أي مدى إستطاعت ممارسة سلطاتها بعيداً عن هيمنة المؤسسة العسكرية التي فرضتها ظروف الحرب القائمة؟

الإدارة المدنية لا تصبح مدنية بمجرد إطلاق هذا الاسم عليها، وإنما بمدى إستقلال قرارها، وخضوعها للمساءلة، وقدرتها على تمثيل المواطنين والتعبير عن أولوياتهم، ولا يمكن بناء حكم محلي حقيقي إذا ظلت إرادة المؤسسات المدنية مرهونة بتداخل القرار العسكري الميداني، أو إذا تحولت المناصب التنفيذية إلى مجرد واجهات لإدارة النفوذ والسيطرة، وهذا النقد لا ينفي الضرورة التي أوجدت الإدارات المدنية، ولا يلغي ما بذلته بعض قياداتها وكوادرها، لكنه يضع التجربة أمام إستحقاقها الحقيقي: الإنتقال من إدارة الضرورة إلى بناء مؤسسات مدنية ذات شرعية قانونية و مجتمعية، لا تستمد قوتها من السلاح فقط، بل من ثقة المواطنين وخضوعها للقانون.

قرار حل الإدارات المدنية والمجالس التأسيسية في ست ولايات، من بينها غرب كردفان، الصادر في 30 أكتوبر 2026، يفتح باباً واسعاً للنقاش حول مستقبل الحكم المحلي في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع،

وإذا كان الإنتقال إلى هياكل إدارية أكثر إنتظاماً يستند إلى أطر تشريعية واضحة تتعلق بحكومة السلام الإنتقالية، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية إنجاز هذا الإنتقال دون إهدار الخبرات المحلية، أو قطع إستمرارية الخدمات، أو إقصاء الكوادر التي عملت في ظروف إستثنائية، فلا ينبغي أن يكون حل المؤسسات مرادفاً لمحو التجارب، ولا أن تتحول إعادة الهيكلة إلى عملية إستبدال للأشخاص والواجهات دون مراجعة موضوعية للأداء.

من حق أهل غرب كردفان أن يسألوا: ماذا تحقق؟ وأين أخفقت الإدارة؟ وما مصير الكوادر التي حافظت على إستمرار العمل؟ وكيف ستضمن الهياكل الجديدة ألا يعود المواطن إلى نقطة الصفر؟

أي إنتقال جاد يجب أن يستند إلى تقييم معلن، ومحاسبة عادلة، وإستيعاب للكفاءات، وضمان تمثيل المجتمعات المحلية، لا إلى قرارات فوقية تكتفي بتغيير المسميات فقط، كما أن نجاح المرحلة الجديدة يتطلب حسم العلاقة بين المؤسسات المدنية والسلطات العسكرية، وتحديد الصلاحيات بوضوح، وضمان ألا تكون الإدارة المحلية مجرد إمتداد للقيادة الميدانية. الحكم المدني الحقيقي لا يقوم على تبديل الوجوه، بل على تغيير طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع.

تجربة الأستاذ يوسف عوض الله عليان تستحق أن تُقرأ في سياقها التاريخي والإداري، بعيداً عن التمجيد الشخصي أو التصفية السياسية، فقد كانت تجربة شاب وجد نفسه أمام مسؤولية إدارة ولاية أنهكتها الحرب، وسط غياب مؤسسات الدولة وندرة الموارد وتضارب الأولويات.

قد تختلف الآراء حول أدائه، وقد تكون هناك إخفاقات تستوجب المراجعة، لكن الإنصاف يقتضي ألا يُمحى ما بذله العاملون في تلك المرحلة، وألا تُختزل التجربة في قرار حل إداري، والأهم أن تتحول حصيلة التجربة إلى معرفة مؤسسية يستفيد منها من يتولون المسؤولية لاحقاً؛ لأن الدولة لا تُبنى من الصفر مع كل تغيير إداري، ولا تستقيم المؤسسات إذا أصبح كل إنتقال مناسبة لإلغاء ما سبق بدلاً من تصحيحه وتطويره.

غرب كردفان لا تحتاج إلى أسماء جديدة على أبواب المكاتب بقدر حاجتها إلى مؤسسات تحضر في حياة مواطنيها؛ تحتاج إلى إدارة تحمي الحقوق، وتعيد الخدمات، وتستعيد الثقة، وتضع الإنسان فوق الحسابات العسكرية والسياسية،أما يوسف عوض الله عليان، فإن تقييم تجربته يجب أن يكون بحجم المرحلة التي تحمل مسؤوليتها، وبميزان الإنجاز والإخفاق معاً. من الإنصاف الإعتراف بما تحقق، ومن الموضوعية مساءلة ما لم يتحقق، ومن مقتضيات الإنتقال ألا تُهدر الخبرات لمجرد إنتهاء التكليف، فالمناصب تتغير، والإدارات تُحل، والوثائق تُلغى، لكن السؤال الذي سيظل قائماً في غرب كردفان هو: من خدم المواطن عندما غابت مؤسسات الدولة؟ وكيف نضمن ألا يتكرر غيابها في المرحلة المقبلة؟

المعركة الحقيقية ليست فقط في تحرير الأرض أو إدارة المناطق، بل في تحرير القرار المدني من التبعية، وبناء مؤسسات تحكمها إرادة المجتمع والقانون، لا إملاءات و حسابات سياسية آنية، فلا ينبغي أن يخسر المواطن السوداني الدولة مرتين؛ مرة بفعل الحرب، ومرة بفعل سوء إدارة الإنتقال.

ولنا عودة بإذن الله



ترجل يوسف عليان رئيس الإدارة المدنية بغرب كردفان يودع المنصب بشكر وراحة بال

مع قرار حكومة السلام بإعفاء الإدارات المدنية ومجالس التأسيس في كردفان ودارفور، ترجل الأستاذ يوسف عليان رئيس الإدارة المدنية بغرب كردفان، عن منصبه بعد تجربة وصفها المراقبون بأنها الأنجح نسبياً بنسبة 60%.

لم يخرج عليان غاضباً، ولم يصدر بيان تذمر، بل خرج كما دخل رجلاً هادئاً يحترم المؤسسة.

وجه يوسف عليان رسالة شكر مفتوحة لكل من شارك في تجربة غرب كردفان،

وأضاف أن التجربة رغم قصرها، كانت مدرسة في الحكم المحلي، وأكد أن غرب كردفان تستحق الأفضل والإعفاء راحة للعلاج والأسرة

وعزز يوسف عليان موقفه بتصريح صادق لامس قلوب الناس، حيث قال إنه سعيد جداً بهذا الإعفاء، ويعتبره راحة.

وقال: «هذا الإعفاء يعتبر راحة بالنسبة لي، عشان أمشي للعلاج وأجلس مع أسرتي وأتفقد إخواني بعد فترة طويلة من العمل المتواصل بعيداً عنهم. الصحة والأسرة أيضاً حق.»

هذا التصريح النادر من مسؤول يعتبر الإعفاء راحة، وليس خسارة، عكس ثقافة التشبث بالكراسي التي عرفتها نخب المركز.

وختم عليان رسالته بالتأكيد على أنه جاهز لدعم للشخص القادم لرئاسة الإدارة المدنية في غرب كردفان، ووضع كل خبرته وتجربته تحت تصرفه.

وقال: «أنا جندي من جنود هذا المشروع، سواء كنت في المنصب أو خارجه. جاهز لدعم الشخص القادم بكل ما أملك من أجل غرب كردفان وأهلها.»

وبهذا تودع غرب كردفان مرحلة الإدارات المدنية، وتنتظر تشكيل جديد يستكمل هياكل الحكم التي تم التوافق عليها في نيروبي.







موسم الهجرة العكسية إلي الغرب !!

المواطن الذي يعيش في اماكن سيطرة جيش الإخوان اصبحت حياته عبارة عن جحيم لا يطاق غلاء طاحن في كل جوانب الحياة واليوم هناك عبارة عن مشقة وكبد، فقط من اجل توفير لقمة العيش التي اصبحت حلم صعب المنال للشريحة الاكبر في المجتمع السوداني الذي تسيطر عليه الجماعات الإرهابية.

الوضع في بورتسودان خرج عن السيطرة تماماً ومن سابع المستحيلات معالجة هذه الكارثة الإنسانية الاعظم في العالم بما اقترفت ايديهم

في الخرطوم اليوم لا يوجد وقود للمواصلات العامة ولا توجد كهرباء والخبز (٢ بألف) وغير متوفر وغلاء وندرة لمعظم ضروريات الحياة اليومية، والكثير من المحلات التجارية اغلقت ابوابها وتوقفت عن عملية البيع والشراء للإنهيار المتسارع للعملة المحلية وإرتفاع اسعار العملات الاجنبية في كل راس ساعة

وصفوف ممتدة للبليلة والخبز وصفوف لا نهاية لها في طلمبات الوقود رغم العلم بأنها فارغة فقط يتم التخدير (بحنك) التانكر في الطريق (وبكدا) تزداد الصفوف لايام دون وصول تنكر الوقود فيصاب اصحاب المركبات باليأس بعدم مجئ الوقود (فتتشتت) الصفوف ثم (يتسابقون) إلي طلمبة اخرى عسى ولعل الواحد فيهم يجد نفسه ولو رقم ١٠٠ من الإقتراب للمسدس، ويرى طلمبة الوقود بعينه، وعلف اخر بنفس (الطلس) القديم وهكذا الحال.

كسرة :

في سؤال لم نجد له إجابة ونأمل فيمن يجيب عليه حسب فهمه

لماذا يقوم جيش الإخوان بقصف الاسواق والمستشفيات والاعيان المدنية بالمسيرات الإستراتيجية التي لا تخطئ الهدف؟

على حسب فهمي البسيط لسلوك هذا الجيش المتسلط منذ تأسيسه بندقيته لم توجه غط لعدوان خارجي بل يوجهها فقط في صدور ابناء شعبه وكل حروباته كانت من اجل السلطة والدفاع عن الاحزاب السياسية في حين اراضي السودان تحتل ويغض الطرف عن المتحل ويصف من يدافع عن الارض بالخونة بالله هل يعقل هذا.

ختاما

علي حكومة الوحدة والسلام الإستعداد مبكراً لإستقبال المواطنين السودانيين العائدين من المناطق التي يسيطر عليه الدواعش إلي رحاب الامن والسلام

موسم الهجرة العكسية إلي الغرب سيبدا قريبا هذه المرة المواطنين السودانيين لن يلجؤون إلي دول الجوار مجددا وبالاخص إلي جارة السوء التي ازلة السودانيين في اراضيها ونعتتهم بأبشع الالفاظ فجميعهم سيتوجهون غرباً من غير حتى تفكير للجوء.

لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين

مواقف ومشاهد



عبدالله اسحق
محمد نيل

حل الإدارات المدنية.. والأمل المرتجى.

وأخيراً تم حل الإدارات المدنية بالمرسوم الرئاسي رقم (19) لسنة 2026، بعد مسيرة امتدت لأكثر من ثلاثة أعوام، كتجربة حكم وإدارة لشأن المجتمع والشعب السوداني في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع السودانية.

كانت تجربة اجتهاد بلبنات سودانية خالصة، شابها النجاح في كثير من النواحي، والإخفاق في بعض النواحي، ولكن إجمالاً أستطيع أن أقول إن تجربة الإدارات المدنية كانت تجربة رائدة، ستظل خالدة في وجدان كثير من السودانيين. يُقيّم كل إنسان ما لها وما عليها، ولكن يتوجب على الجميع أن يشكروا الذين ضحوا بأرواحهم وأجسادهم من أجل أن تقوم وتعمل على سد الفراغ في الدولة التي انهارت بسبب حرب الخامس عشر من أبريل 2023.

لقد قامت الإدارات المدنية في ظروف استثنائية بالغة التعقيد، حين غابت مؤسسات الدولة، وتوقف دولاب العمل الرسمي، ووجد المواطن نفسه وحيداً أمام تحديات الأمن والغذاء والدواء والمياه والتعليم. وفي ذلك الفراغ الكبير، نهض رجال ونساء من أبناء هذه المناطق، وحملوا الأمانة، وأداروا شأن الناس بما تيسر من إمكانيات، وحافظوا على الحد الأدنى من استمرار الحياة.

لم تكن التجربة كاملة، ولن يدّعي أحد كمالها. فقد اعترتها أخطاء، وشابتها هنات، وهذا أمر طبيعي في أي تجربة وليدة تنشأ في زمن الحرب. ولكن الإنصاف يقتضي أن ننظر إليها في سياقها، لا أن نحاكمها بمعايير الاستقرار والسلم، فهي لم تولد في أوقات الرخاء، بل وُلدت من رحم المعاناة.

وإن كان حلها قد جاء متأخراً، فإن الآن تبقى الكرة في ملعب حكومة السلام الانتقالية، لتصنع لنا من أنظمة الحكم ما يلبي مطالب الشعب في الحكم المحلي، ويحقق العدالة الاجتماعية في عملية قسمة الإيرادات وتقسيم الموارد، ويجسّد الحكم الفيدرالي الحقيقي. وهذا هو المحك الأساسي الذي ينتظره الشعب السوداني كله.

إن المرحلة القادمة ليست مرحلة فراغ، بل مرحلة بناء. فالناس لا ينتظرون شعارات، بل ينتظرون نظاماً عادلاً يحفظ كرامتهم، ويوفر لهم الخدمات، ويشاركون فيه مشاركة حقيقية في إدارة شأنهم المحلي، بعيداً عن التهميش والمركزية القابضة التي كانت سبباً من أسباب أزمات السودان المتطاولة.

وهنا دعوني أوجه صوت شكر وتقدير إلى السيد رئيس وزراء حكومة السلام الانتقالية، السيد محمد حسن عثمان التعايشي، الذي صبر ومارس كل قواعد الصبر والالتزام، وأثبت أنه رجل دولة، إلى أن تم إصدار المرسوم رقم (19)، والذي نص على تفويض كامل، منح حكومة السلام الانتقالية حقها في إدارة وبناء وتأسيس نظام الحكم بكل مستوياته، والعلاقة التي ترتبط بماهية ومسؤولية الحكم في البلاد.

إننا اليوم أمام لحظة مفصلية. لحظة نطوي فيها صفحة الإدارات المدنية باحترام وتقدير لما قدمته، ونفتح صفحة جديدة عنوانها الأمل المرتجى: حكم راشد، وعدالة اجتماعية، وسلام مستدام، ودولة تحترم مواطنيها جميعاً دون تمييز.



مدلل مديراً لجهاز الأمن التأسيسي

في خطوةٍ تعكس قراءةً دقيقةً لمتطلبات المرحلة وحكمةً في اختيار القيادات، جاء قرار تنصيب مدلل مديراً لجهاز الأمن التأسيسي ليؤكد أن المعيار الحقيقي للقيادة ليس العمر ولا الضجيج الإعلامي، بل العقل الراجح والتجربة الصادقة والإخلاص للمبدأ. ولم يكن القرار قراراً عابراً أو مجاملة سياسية، بل كان تتويجاً لمسيرة رجل عرفناه عن قرب، وقراءة دقيقة لحاجة المرحلة لرجل من طراز خاص. أن أمير البلاد نثر كنانته بين يديه، فعجم عيدانها عوداً عوداً، فوجد أمَرَّها عوداً، وأصلبها مكسراً، فكان هو الخيار. نعم، هو شاب صغير السن، لكنه كبير في العقل، كبير في الحكمة، كبير في المواقف. تلك المعادلة التي يندر أن تجتمع في شخص واحد، اجتمعت فيه.

عرفت مدلل منذ بدايات عملي في المؤسسة، وعملت تحت قيادته مباشرة، فما رأيت منه إلا الصدق في القول، والاحترام في التعامل، والزهد الحقيقي عن المناصب والمال الذي يتهافت عليه الكثيرون حول القائد. في وقت كان فيه البعض يبحث عن الغنيمة، كان هو يبحث عن المسؤولية، وعندما كان البعض يزاحم على الكراسي، كان هو يزهد فيها، فجاءه المنصب وهو له أهل.

كان صبوراً وقت الشدائد، عندما تشتد الأمور ويتوارى الكثيرون، تجده في المقدمة ثابتاً رابط الجأش. وكان مهموماً محفزاً في شد الهمم، لا يكل ولا يمل من بث الروح في جنوده وزملائه، صاحب رأي سديد وفكر مديد، لا يتخذ قراراً بانفعال، ولا يطلق حكماً بلا دراسة، يجمع بين حكمة الشيوخ وحماسة الشباب.

حمل القلم بيمينه والسيف بشماله، فهو المثقف الذي يقرأ الواقع بعمق، والمقاتل الذي يعرف متى وأين يضع قدمه. لم يغب عنا في يوم من الأيام، في الميدان كان معنا، وفي المكتب كان بيننا، وفي الهم العام كان أول الحاضرين.

إن جهاز الأمن التأسيسي في هذه المرحلة المفصلية من تاريخ بلادنا يحتاج إلى رجل لا تحركه الأهواء ولا تغريه المناصب، رجل نظيف اليد، عفيف اللسان، صادق الولاء لمشروعه وقائده وشعبه. يحتاج إلى عقلية تؤمن بأن الأمن ليس قمعاً، بل حماية للناس وتأسيس لدولة تحترم مواطنها وتقطع الطريق أمام الفوضى والاختراق. وكل هذه الصفات وجدناها في مدلل.

لقد عهدنا عليه الأمانة، واختبرنا فيه الصدق، ورأينا فيه القيادة. هو ليس مديراً يأمر من برج عالٍ، بل قائد يمشي بين جنوده، يعرفهم واحداً واحداً، ويعرف همومهم.

نبارك لأنفسنا قبل أن نبارك له، ونبارك لجهاز الأمن التأسيسي هذا الاختيار الموفق. ونقول للقائد: أحسنت الاختيار، فقد وضعت الرجل المناسب في المكان المناسب، وفي التوقيت المناسب.

انتباهة أخيرة

وفقك الله أخي مدلل، حملت أمانة ثقيلة أنت أهل لها، ونحن من خلفك سند وعضد.

الفاشر تهتف للثورة وتستقبل حكومة السلام بحفاوة..
وسليمان صندل يكشف أسرار الساعات الأولى للحرب



الفاشر : الاشاوس

في مشهد امتزجت فيه حماسة الجماهير بأهازيج الثورة وهتافات التهليل والتكبير، استقبلت اللجان المجتمعية لأحياء مدينة الفاشر وفدًا من وزراء حكومة السلام، برئاسة وزير الداخلية سليمان صندل حقار، في لقاء جماهيري حاشد عكست أجواؤه حرارة الاستقبال وقوة الشعارات الثورية التي عادت لتصدح في أرجاء المكان.

وزيّنت فرقة «أوبريت تأسيس»، بقيادة الفنان آدم حمودة، اللقاء بباقة من الأغنيات الحماسية وأوبريت «تأسيس ضوّت الدرب»، فأضفت على الحشد أجواءً من الحماسة والتفاعل، وسط ترديد الشعارات والهتافات التي ألهبت مشاعر الحاضرين.

وفي حديث اتسم بالصراحة والوضوح، استعرض وزير الداخلية سليمان صندل حقار روايته بشأن اندلاع الحرب، متناولًا تفاصيل الساعات الأولى التي سبقت اشتعالها، والملابسات التي أحاطت بتعثر الاتفاق المنتظر، إلى جانب المحاولات التي جرت لتفادي الحرب ومنع انزلاق البلاد إلى دوامة المواجهات المسلحة.

وتوقف صندل عند ما وصفه بلحظات الغدر الأولى، متهمًا الفريق أول عبد الفتاح البرهان بتحويل مسار الاتفاق المرتقب إلى مواجهة مسلحة، في رواية قدّم من خلالها قراءته للأحداث التي فجّرت الحرب ولا تزال تداعياتها مستمرة حتى اليوم.

وشهد اللقاء حضورًا جماهيريًا لافتًا، إذ امتلأت قاعة الاستقبال بالحاضرين الذين عبّروا عن حفاوة بالغة بالوفد، في مشهد وجد استحسانًا من الوزير ومرافقيه، وعكس مستوى التفاعل الشعبي مع الزيارة وما صاحبها من خطابات سياسية وأناشيد حماسية.

وبين هتافات الثورة وأغنيات الحماسة وحديث السياسة، حمل اللقاء ملامح حشد جماهيري أرادت من خلاله اللجان المجتمعية لأحياء الفاشر التعبير عن موقفها واستقبال وفد حكومة السلام في أجواء اتسمت بالحيوية والتفاعل.

